|  |
| --- |
| **النشــــرة الحقـــــوقيـــة**  **العـــدد(216)- 8/2/2017** |
| 1. **الأمم المتحدة: قانون الاستيطان سابقة خطيرة تتجاوز الخط الأحمر** 2. **"هيومن رايتس ووتش": تجاهل "إسرائيل" الفاضح للقانون الدولي** 3. **"الإعلام" تدعو لأكبر حملة تضامن عالمية ضد المستوطنات** 4. **الاتحاد الأوروبي يحض إسرائيل على عدم تنفيذ القانون الجديد** 5. **"لجنــة دعــم الصحفيين" تدعــو لمساندة الاسير الصحفــي محمد القيـــق** 6. **غزة: إصابة 3 فلسطينيين في 19 غارة جوية** |
| **الأمم المتحدة: قانون الاستيطان سابقة خطيرة تتجاوز الخط الأحمر**  قال ممثل الامم المتحدة لعملية السلام بين "إسرائيل" والفلسطينيين، إن القانون الإسرائيلى الجديد الذى يشرع البؤر الاستيطانية يتجاوز "خطا أحمر عريضا" على طريق ضم الضفة الغربية المحتلة. وأضاف نيكولاى ملادينوف، منسق الأمم المتحدة، الخاص لعملية السلام، أن القانون الذى وافق عليه البرلمان الإسرائيلى، يشكل "سابقة خطيرة جدا". وتابع "أنها المرة الأولى يصدر الكنيست قانونا يشمل الأراضى الفلسطينية المحتلة وخصوصا فى مسائل أملاك خاصة.. لقد تم اجتياز خط أحمر عريض".. وقد يفسح المجال أمام ضم كامل للضفة الغربية ويقوض فى شكل أساسى حل الدولتين القائم على دولة فلسطينية تتعايش مع إسرائيل". وأشار ملادينوف إلى أن القانون قد يعرض إسرائيل لملاحقات أمام المحكمة الجنائية الدولية، داعيا إلى تنديد دولى شديد، لكنه امتنع عن انتقاد ادارة دونالد ترامب التى نأت بنفسها عن ملف الاستيطان الإسرائيلى. وصرح مسؤول فى الخارجية الأمريكية أن إدارة ترامب "تحتاج إلى التشاور مع كل الأطراف ولن تعلق على هذا القانون قبل أى قرار للقضاء الإسرائيلى الذى ينتظر أن يتخذ موقفا من إقرار القانون." وعلق ملادينوف "أنه تصريح أولى جدا، فى أى حال يحتاجون إلى إجراء مشاورات. نحن أمام إدارة جديدة تولت مهماتها للتو وعلينا أن نمنحها الوقت الضرورى لتحديد سياستها". وبحسب القانون سيتم تعويض الملاك الفلسطينيين ماديا أو عبر اعطائهم أراضى أخرى. (وكالات، 7\2\2017). |
| **"هيومن رايتس ووتش": تجاهل "إسرائيل" الفاضح للقانون الدولي**  قالت المديرة التنفيذية لقسم الشرق الأوسط في هيومن رايتس ووتش، سارة ليا ويتسن، إن "تمرير الكنيست لمشروع قانون "التسوية" يُلغي سنوات من القانون الإسرائيلي المرعي، ويأتي بعد أسابيع فقط من تمرير "مجلس الأمن" للقرار 2234 بالإجماع حول عدم شرعية المستوطنات، ويعكس تجاهل إسرائيل الفاضح للقانون الدولي". وجاءت أقوال ويتسن هذه ردّا على تمرير "الكنيست" لمشروع قانون "التسوية" الذي يسمح لإسرائيل بالاستحواذ على أراض مملوكة لفلسطينيين بأثر رجعي لصالح المستوطنات  وأضافت، في بيان "يرسّخ مشروع القانون الاحتلال المتواصل بحكم الأمر الواقع للضفة الغربية، حيث يخضع المستوطنون الإسرائيليون والفلسطينيون الذين يعيشون في نفس المنطقة لأنظمة قانونية وقواعد وخدمات "منفصلة وغير متساوية". على المسؤولين الإسرائيليين الذين يقودون سياسة الاستيطان أن يعلموا أن إدارة ترامب لا تستطيع حمايتهم من تدقيق "المحكمة الجنائية الدولية"، حيث تواصل المدّعية العامة بحث النشاط الاستيطاني الإسرائيلي غير القانوني". (قدس نت للأنباء، 7\2\2017) |
| **"الإعلام" تدعو لأكبر حملة تضامن عالمية ضد المستوطنات**  دعت وزارة الإعلام الثلاثاء الاتحادات الإعلامية العربية والدولية والأطر والقنوات الفضائية والإذاعية والصحف والمواقع الإلكترونية إلى أكبر حملة تضامن مع الشعب الفلسطيني عقب تمرير "الكنيست" الإسرائيلي لمشروع ما يسمى "قانون التسوية" الذي يشرعن المستوطنات. وحثت الوزارة في بيان صحفي لها على إعلان 20 شباط/فبراير يومًا للتضامن مع شعبنا ضد الاستيطان، من خلال تكثيف البث والنشر، وتسليط الضوء بكل لغات الأرض على إرهاب الاستيطان، الذي يحوّل حياة أبناء شعبنا إلى كابوس، ويدمّر كل فرص الوصول إلى سلام متوازن يعيد لشعبنا حقوقه التاريخية.وأكدت الوزارة أنها ستبدأ بمخاطبة المنظمات والأطر العربية والإقليمية والدولية الإعلامية للمشاركة في حملة التضامن، ولإيصال رسالة رفض الاستيطان وقانون الاحتلال الأخير إلى شتى بقاع العالم ولتعريف الرأي العام العالمي بالتداعيات المدمرة للاستيطان الذي يعد الوجه الآخر للتطهير العرقي. (صفا، 7\2\2017) |
| **الاتحاد الأوروبي يحض إسرائيل على عدم تنفيذ القانون الجديد**  حضت وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي فيديريكا موغريني إسرائيل "على عدم تنفيذ" القانون الجديد الذي أقره البرلمان لصالح المستوطنين. وقالت إن "الاتحاد الأوروبي يدين إقرار الكنيست أخيراً لهذا القانون" الذي يتيح لإسرائيل مصادرة أراض فلسطينية جديدة في الضفة الغربية المحتلة. (وكالات، 7\2\2017) |
| **"لجنــة دعــم الصحفيين" تدعــو لمساندة الاسير الصحفــي محمد القيـــق**  دعت لجنة دعم الصحفيين في فلسطين لمساندة الاسير الصحفي "محمد القيق" بعد أن شرع في إضراب مفتوح عن الطعام يوم الاثنين، بعد قرار مخابرات الاحتلال الإسرائيلي تحويله للاعتقال الإداري مدة 6 شهور. واكدت لجنة دعم الصحفيين أن اعتقال الصحفي القيق دون أي مسوغ قانوني او تهمة تذكر يأتي في سياق ملاحقة الصحفيين والكلمة الحرة .وحملت لجنة دعم الصحفيين الاحتلال المسؤولية عن حياة الاسير الصحفي "القيق" الذي يخالف كافة المواثيق والأعراف الدولية خاصة المادة (78) من اتفاقية جنيف الرابعة. وان تحويله الى الاعتقال الإداري بعد فترة التحقيق مباشرة (التحقيق لم تفض عن أي ادلة تدينه)، يدل ان دولة الاحتلال تلجأ للاعتقال الإداري في كل مرة عندما تفشل في إثبات الشبهات الموجهة بالأدلة العينية. واكدت اللجنة أن هذا الأمر يخالف المادة 23 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتي تضمن لكل فرد الحق في العمل وحرية اختياره لعمله بشروط عادلة ومرضية، وفي ذلك ايضاً تجني على حريه القيق وحقه في التعبير فالقيق هو ناشط إعلامي ومدافع عن حقوق الإنسان، واعتقاله يعد جريمة فاضحة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والإعلان العالمي لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان. ومخالفة للمادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية، والبند 1 و2 اللذان يؤكدان على حرية كل إنسان في اعتناق أراء دون مضايقة، وعلى حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار. ( معا، 6\2\2017) |
| **غزة: إصابة 3 فلسطينيين في 19 غارة جوية**  قالت مصادر طبية وأمنية في مدينة غزة ، إن ثلاثة مدنيين، على الأقل، أصيبوا بإصابات طفيفة في الغارات الجوية التي نفذه جيش الاحتلال الإسرائيلي. وبحسب المصادر ذاتها فإن مقاتلات إسرائيلية نفذت نحو 19 غارة جوية على مواقع ونقاط مراقبة تابعة لحركة حماس وغيرها من التنظيمات الصغيرة في قطاع غزة. وقال أشرف القدوة، المتحدث باسم وزارة الصحة في غزة للصحفيين، إن ثلاثة مدنيين على الأقل أصيبوا بجروح طفيفة إلى متوسطة في الغارات الجوية، التي بدأت في الصباح. وقالت مصادر إن المدفعية الإسرائيلية شاركت بالقصف أيضا. وجاءت الغارات الجوية بذريعة إطلاق صاروخ محلي الصنع من شمال قطاع غزة، في وقت سابق، وفقا للإذاعة الإسرائيلية. ولم يتم الإبلاغ عن وقوع إصابات. (عرب 48، 6\2\2017). |
| **المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان "شاهد"** |